@ 504 @ وأجاب الرازي : بأن الإجماع منعقد على أن النبي صلى ا عليه وسلم) أفضل ممن ليس بنبي ، وعليّ لم يكن نبياً ، فلزم القطع بأنه مخصوص في حق جميع الأنبياء . .

وقال الرازي : استدلال الحمصي فاسد من وجوه . .

منها قوله : إن الإنسان لا يدعو نفسه بل يجوز للإنسان أن يدعو نفسه ، تقول العرب : دعوت نفسي إلى كذا فلم تجبني ، وهذا يسميه أبو علي بالتجريد . .

ومنها قوله : وأجمعوا على أن الذي هو غيره هو عليّ ، ليس بصحيح ، بدليل الأقوال التي سيقت في المعنى بقوله : وأنفسنا . .

ومنها قوله : فيكون نفسه مثل نفسه ، ولا يلزم من المماثلة أن تكون في جميع الأشياء ، بل تكفي المماثلة في شيء مّا ، هذا الذي عليه أهل اللغة ، لا الذي يقوله المتكلمون : من أن المماثلة تكون في جميع صفات النفس ، هذا اصطلاح منهم لا لغة . فعلى هذا تكفي المماثلة في صفة واحدة ، وهي كونه من بني هاشم ، والعرب تقول : هذا من أنفسنا ، أي : من قبيلتنا . وأما الحديث الذي استدل به فموضوع لا أصل له . وهذه النزغة التي ذهب إليها هذا الحمصي من كون علي أفضل من الأنبياء عليهم السلام سوى محمد صلى ا عليه وسلم) ، وتلقفها بعض من ينتحل كلام الصوفية ، ووسع المجال فيها ، فزعم أن الولي أفضل من النبي ، ولم يقصر ذلك على وليّ واحد ، كما قصر ذلك الحمصي ، بل زعم : أن رتبة الولاية التي لا نبوة معها أفضل من رتبة النبوة . قال : لأن الولي يأخذ عن ا بغير واسطة ، والنبي يأخذ عن ا بواسطة ومن أخذ بلا واسطة أفضل ممن أخذ بواسطة . وهذه المقالة مخالفة لمقالات أهل الإسلام . نعوذ با من ذلك ، ولا أحد أكذب ممن يدعي أن الولي يأخذ عن ا بغير واسطة ، لقد يقشعرّ المؤمن من سماع هذا الافتراء وحكى لي من لا أتهمه عن بعض المنتمين ، إلى أنه من أهل الصلاح ، أنه رؤي في يده كتاب ينظر فيه ، فسئل عنه . فقال : فيه ما أخذته عن رسول ا ، وفيه ما أخذته عن ا شفاهاً ، أو شافهني به ، الشك من السامع . فانظر إلى جراءة هذا الكاذب على ا حيث ادعى مقام من كلمه ا : كموسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام وعلى سائر الأنبياء .

قيل : وفي هذه الآية ضروب من البلاغة : منها إسناد الفعل إلى غير فاعله ، وهو : { إِذْ قَالَ اللَّهُ ياعِيسَى * عِيسَى } وا لم يشافهه بذلك ، بل بإخبار جبريل أو غيره من الملائكة . والاستعارة في : { مُتَوَفّيكَ } وفي : { فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُواْ } والتفصيل لما أجمل في : { إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ } بقوله : فأما ، وأمّا ،

والزيادة لزيادة المعنى في { مّن نّـَاصِرِينَ } أو : المثل في قوله { إِنّ َ مَثَلَ عِيسَى } . والتجوز بوضع المضارع موضع الماضي في قوله { نَتْلُوهُ } وفي { فَيَكُونُ } وبالجمع بين أداتي تشبيه على قول في { كَمَثَلِ ءادَمَ } وبالتجوز بتسمية الشيء باسم أصله في { خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ } . وخطاب العين ، والمراد به غيره ، في { فَلاَ تَكُن مّنَ } . والعام يراد به الخاص في { تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا } الآية